

بين التورط وإعادة التوطين: المجتمعات المحلية الساحلية عند دالٍ النهر في

سندربنس بالهند

شآبري داس وشوغاتا هاجرا

إذا وقعت وطأة آثار تغير المناخ على المجتمعات المحلية، فما مبلّغ قدرتها على الاختيار في استجابتها؟ وعلى من مسؤولية دعمها؟

في كل بيت أسرة على التقريب، ويؤقّ بقاء الشرب من الآبار الأنوبية. ومع ذلك، ما يزال الاستثمار في البنية التحتية قليلاً بسبب ارتفاع معدّل التحات في الساحل، ففي خلال الـ٤٠ سنة الماضية، صغّر حجم الجزيرة حتى صار أقلّ من نصف حجمها الأصلي، فكان من ذلك أن تهجر آلاف من الناس^٢ وأول ملجأ من العواصف هو اليوم في قيد الإنشاء، وإلى أن يتم ذلك، يستعمل مبنى المدرسة ملجأً مؤقتاً.

وأظهر المستطلعون في المقابلات شبه المنظمة أنّ الرعاية الصحية والتعليم ما يزالان غير كافيين، فكثيراً ما يسافر الأطفال إلى البرّ الأكبر أو يركبون إليه السفينة، وذلك لكي يذهبوا إلى المدرسة. ثم إنّ فقد سبل المعاش أو ما لا يكفي من دخل سبل المعاش التي درج بها التقليد في الريف، تضطّرّ ذكراً واحداً في الأقلّ من أفراد الأسرة إلى أن يهاجر موسميّاً إلى الولايتين البعديتين: كيرالا وتاميل نادو، حتى يعمل في البناء. وفي العقدَيْن الماضيين، أصبحت الهجرة الموسميّة آليّة تصدّ لصعوبة المعيشة عند كثير من ساكني سندربنس. وتتخذ أسر هؤلاء المهاجرين الموسميّين، من عهد قريب، قرار الهجرة بلا رجعة، إلى أماكن آمن، حيث يُطلب فيها العمل بأجر، فيحوّلون بذلك آليّة تصدّ لصعوبة المعيشة إلى وسيلة يكتفون بها لأنفسهم لأمد طويل بحسب الانحطاط البيئي وتغيّر المناخ. على أنّ عدم الدعم والتعويض من الأرض التي فقدت بالتحات (أو التي لن تلبث أن تتفقد به)، لا يشدّد صعوبة إجراءات التكيّف من حيث أموال الناس وصحتهم العقلية فحسب، بل هو إلى ذلك يُثيّر الهموم حول رفض الدولة الإقرار بأن هذه الهجرة مقسور عليها، لا طوعية.

وأما العوائل المهجرة، التي بين يديها أسباب شراء الأراضي التي هي أبعد في جهة البرّ، فتتميل إلى اختيار بناء بيوتها الجديدة في مواضع آمنّ بالقياس إلى بيوتها الحاضرة، لا أن تختار الهجرة إلى أماكن أخرى بلا رجعة، إما لأنها تفتقر إلى الوسيلة التي تطلبها الهجرة إلى بعيد بلا رجعة، وإما لأنها

لا بدّ من التمييز بين الهجرة القسرية التي تُحدثها عوامل الضغط البيئية والهجرة الطوعية، فالتعريفات المهمة المتناقضة كثيرة، وتؤدّي إلى عدم كفاية اللوائح المتعلقة بالدعم والتعويض، أو عدمها. ويسهل تحديد التقصير في أداء الواجب - والمسؤولية - في الحالات التي ينجم فيها التهجّر عن التنمية. ولكن في حالات الهجرة القسرية التي تنجم عن عوامل مناخية، لا شك أنه لا يُحاسب أي طرف من الأطراف (سواء كان الطرف هو المهجر أو الحكومة أو هيئة دولية)، فلا يُروّ من ثمّ أنهم مسؤولون عن تخفيف المصاعب التي لها صلة بالأمر. وتتحمّل الكلفة البشرية المجتمعات المحلية التي في مواضع صارت غير مضيافة بسبب تفاعل القوى المختلفة فيها، ومن أهمّ هذه القوى تغيّر المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وتُري ملجأً من المجتمعات المحلية في جزيرتي غورامارا وسآغر في دال (دلنا) سندربنس الهندية، الحقائق الثابتة الغليظة التي عليها حال الهجرة القسرية في هذه المجتمعات المحلية.

غورامارا: جزيرة فيها من مواطن الضعف الكثير

حُقولها خضراء مرّعة، وماؤها العذب كثير لا يزنح، وتربتنا خصبة، ومنظر نهر هوغلي منها فتان، نعم، جزيرة غورامارا بهية المنظر، إلا أنها سريعة اغتمار الماء لها. وتقع هذه الجزيرة في الطرف الجنوبي الغربي لمصب نهر هوغلي، وقد أصابها قدر كثير من التحات الساحلي منذ سبعينيات القرن العشرين، ومن هذه السبعينيات إلى التسعينيات، استمرت الحكومة في العمل على إعادة توطين الأسر المهجرة في جزيرة سآغر بالقرب من غورامارا. ولما كان ٣٤٪ من ساكني سندربنس الهندية في معيشتهم تحت خط الفقر، وكان ٤٧٪ منهم غير قادرين على أن يقدّموا لأنفسهم من الطعام وجبتين تامّتين في اليوم كل السنة، كان لسكان الجزائر المعرضة للخطر كغورامارا قدرة قليلة على التكيّف بحسب التغيّرات البيئية الضارة وعلى الصمود لها. وتُمدّ الجزيرة بالكهرباء بألواح الطاقة الشمسية، نصّبها الحكومة والمنظمات غير الحكومية

القرار، وأيضاً فهنّ، وفي أثناء انتظارهنّ عودّة أزواجهنّ كل أربعة أو ستة شهور، يعشن في خوف لا ينقطع من أخطار المناخ، ويقعن في حرمانٍ شديد. وقد قالت المستطلعات مؤكداً إن الأمر محتاجٌ إلى تحليلٍ لآثار الهجرة الموسميّة والتّهجيرِ مُراعٍ الفروق بين الجنسين. فقالت إحداهن:

”تَشقُّ عليّ أحياناً إدارة كلِّ شيء هنا من غير زوجي. ويجبرنا الفقر المدقع على الأخذ في أعمالٍ إضافية مثل نَسج الشبّاك.“

هذا، وقد أطلقت حكومة غربيّ البنغال، حتّى تسعينيات القرن العشرين، حَوْز الأراضي والمعونة الماليّة للأسر المهجرة، وأقرت بذلك بما يقع من تحديات على الأسر التي اضطرها إلى الانتقال عوامل بيئية، فكان للحكومة في ذلك سابقة. ويقع عظم شأن هذا على الخصوص في أنه نشأ في بلد تُقر سياساته ولوائحه -كالسياسة الوطنيّة لإعادة التوطين والتأهيل- بالتّهجير الناجم عن التنمية فقط، ولا يقرّ بضرب آخر من ضروب التّهجير فإراها سبباً للمعونة الماليّة ودعم التأهيل. وتهمل وجوه التشريع والسياسات، المصوّبة إلى إدارة أخطار الكوارث، التّهجير الناجم عن الظواهر البطيئة الحدوث، وتقتصر على العوّث الفوري بعد نزول الكارثة.

سَاغر: أجزيرة 'أمنة' هي؟

صحيحٌ أن سَاغر -أكبر الجزائر في سُنْدربنس- غير ذات صلة بالبرّ الأكبر، ولكنّها لها من البنية التحتيّة ما هو أحسن من كلّ الجزائر الأخرى في المنطقة. ومعدلّ التحاتّ في الجزيرة أقلّ من الذي في غورامارا القريبة منها، ويستفيد أهلها من قُرْبها من مُجمّع هاليدا دُك (وهو ميناءٌ عظيم الشأن يقع في مقابل ضفّة نهر هُغلي)، وتستفيد أيضاً من معبد كابل مُني الذي فيها. وفي شهر يناير/كانون الثاني من كل عام، يجلب معرض غنغاسَاغر إلى موض عالمعد ملايين الناس، فكان من باب كسب الدخل البديل هذا أن مُعدت الطرق بالأسفلت، ومُدّت الجزيرة بالكهرباء، وبني فيها ١٧ ملجأ من العواصف.

وعلى الرغم من كلّ ما يُتوقّع من منافع الهجرة إلى سَاغر، ليس اتّخاذ قرار الهجرة إليها أمراً سهلاً البتّة، لأسباب أبرزها عدم المعونة على إعادة التوطين. ويظهرُ مما رَوّته مُستطلعات غورامارا أنّ مُساورة أفراد المجتمع المحليّ المهجرين الذين أعادوا توطين أنفسهم في سَاغر، ودعّمهم، لهما أكبر أثر في قرار الأسر الأخرى الانتقال. وليس من شيء يجعل العوائل تترك أرضها لتعيش في سَاغر عيشة جديدة، فتحوض في هذا الأمر الذي لا يضمنُ نَجحَ منتهاه، غير الأمل في الذي هو أحسن من صونِ حقوق، وموارد، وحماية ولذا كان التفاعل بين المجتمعات المحليّة في مناطق محلّية مختلفة يُحسنُ تشارك المعرفة وتجارب الانتقال القسريّ.

ثم إن حكومة غربيّ البنغال، مع استمرارها في إعادة توطين الناس من غورامارا، في تسعينيات القرن العشرين، اقتربت من إنفاذ ما بين يديها من الأراضي التي تُعطّيها لطالبي إعادة التوطين في سَاغر. فصارت تمنحهم من الأراضي ما هو أصغر، إلى أن أوقفت عن البرنامج بالجملة، فالذين لا يستطيعون الانتقال مُتورطون، تستمرّ عليهم معيشة الشقاوة والقنوط، ولا يرد عليهم من الحكومة دعمٌ إلا ما كان موجوداً أصلاً على الصعيد الوطنيّ وصعيد الولاية من برامج تخفيف وطأة الفقر في الريف.

العبء المفرد على النساء

من النساء في غورامارا من بعض أفراد أسرهنّ الذكور مهاجرون موسميّون، فتحتمل تلك النساء أعباءً متباينة. إذ عليهنّ مسؤوليّة إدارة الأسرة، ورعاية الطفل والمسّن والمعوّق والمريض من أفراد العائلة، وزراعة المحاصيل للاستهلاك الأسري، والاعتناء بالأعمال البيئية، ومما عند العائلة من عريش نبات التنبول المتسلق. ثم إن مراكزهن الاجتماعيّة والاقتصاديّة في مجتمع الريف تُقيّد قدرتهن على التنقل وعلى التموّل، والوصول إلى الرعاية الصحيّة، والمشاركة في صنع

مما فقد بسبب مثل هذه الكوارث، ومسؤولية حماية المجتمعات المحلية المتضررة؟ فلا بد من أن يُجمَع الفهم العميق الذي عند الأوساط الأكاديمية، وهيئات الدولة، والمجتمع المدني، والمزاويين المحليين الذي بين المجتمعات المحلية المتضررة، وذلك لإخراج فهم أوسع لما في الأمر من أعمال معقدة غاية التعقيد. ولن تقتصر الفائدة من ذلك على تعزيز التفاعل وتشارك الخبرة، ولكنها ستشمل أيضاً تحسين التخطيط والتنفيذ في العمل الشعبي الذي تقوم به المجتمعات المحلية التي هي في المقدمة عند جبهة تغير المناخ.

شَابَرِي دَاس shaberi.das@gmail.com

طالبة درجة الماجستير، بقسم اللغة الإنجليزية

شُوغَاتَا هَاجِرَا sugata.hazra@jadavpuruniversity.in

بروفيسور، في كلية الدراسات في جغرافية المحيطات

جامعة جَادَافُور www.jaduniv.edu.in

Government of West Bengal (2009) *District Human Development .A*

Report: South 24 Parganas, p43, p46

(تقرير التنمية البشرية المناطق: منطقة بَرَّانَس الجنوبية)

bit.ly/HDR-South24Parganas-2009

Government of West Bengal (2010) *District Human Development .Y*

Report: North 24 Parganas, pp199-201

(تقرير التنمية البشرية المناطق: منطقة بَرَّانَس الجنوبية)

bit.ly/HDR-North24Parganas-2010

<https://youtu.be/OvvXypOUCLU>

Mortreux C et al (2018) 'Political economy of planned relocation: A model of action and inaction in government responses' in

Global Environmental Change Vol 50

(الاقتصاد السياسي للنقل المخطط له: نموذج فعل وعطالة في استجابات الحكومة)

<https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2018.03.008>

CC BY-NC-ND



أَشَدِيدُ الرِّغْبَةِ أَنْتَ فِي أَنْ تَقْرَأَ نَشْرَةَ الهِجْرَةِ القسرية وتعيّن كوكب الأرض في آنٍ معاً؟

إذن أرسل إلينا رسالة إلكترونية من طريق

fmr@qeh.ox.ac.uk لتلغي نسختك المطبوعة! واطلب بدلاً من

ذلك إشعارات البريد الإلكتروني من (www.fmreview.org/ar/request)

لنصل إلى جديد الأعداد

من قوَر صدرها. (يرجى أن تستمر في طلب النسخ المطبوعة إن

كان الغرض من طلبك إيّاها التدريب والمناصرة، أو إن كان سبيلك

إلى الشبكة - أو سبيل شركائك إليها- غير معوّل عليه دوماً).

ثم إن المقابلات التي أجريت على مهاجرين في قرى غَنغَا سَاغَر وَبَنِكِيم ناغار تُشِيرُ إلى أن درجة حُسْنِ الحال بين الأسر المعاد توطينها في هذه القرى أعلى مما هو بين الأسر المهجرة أو التي ستُهَجَّر قريباً في غورامارا. ومع ذلك، تستمر الهجرة الموسمية حتى بعد إعادة التوطين، ولا يقتصر السبب في ذلك على زيادة دخل العائلة، بل الأمر صار سُنَّة ذات نسق في كثير من جزائر سُنْدَرَبَنَس الهندية؛ ذلك أن ما يَكْسَبُ بذلك أعلى مما يَكْسَبُ بالزراعة وصيّد السمك (هذا مع قروض المزارعين مُتَبَسِّرة). ونعم، ما تزال زوجات المهاجرين الموسمين مثقلات بالأعباء، ولكنّ حالهم هذه ليست بثيء بالقياس إلى الشقاء الذي يلازم معيشة اللواتي ما زلن يعشن في غورامارا.

على أن تحسّن حال المعيشة وسُئِلَ المعاش لا يمنع استحضار ذكْر ما فُقدَ من البيوت. إذ كثيراً ما ذكرت المُسْتَطْلَعَات حنينهنّ إلى الماضي، ففي كل زيارة إلى غورامارا يُخْبِرُنَّ بما يعانينه أصدقاءهن وأقاربهن من فقد الأراضي والتّهجير. وحين سُئِلْنَ: من يتحمّل مسؤولية ما فقدته؟ اختلفت أجوبتهنّ، فقلنّ إن اللوم على نهر هُغْلِي، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتنمية غير المستدامة، وانزياح الماء بالسفن، والعمليات الطبيعية لعلم تشكل الأرض (الجيوْمورفولوجية)، وحتى سَخَطَ الله. ويكشف هذا نزعة بشرية إلى فهم الظواهر من حيث استئصال اللوم والعلة والأثر، ويظهر أيضاً محاولة ساكني الجزائر الإصلاح بين أنفسهم وما أصابهم من رُضْح (ضرر نفساني) التّهجير، والضائقة الناجمة عن تعيّر المناخ، وذلك بأن يُذكروا أنفسهم أنهم لن يتركوا أرضهم إلا حين لم يكن لهم سبيل سوى ذلك. ومع هذا، تدرّك المُسْتَطْلَعَات أيضاً حق الإدراك أنهنّ قد يعانين التّهجير والفارقة مرةً أخرى بسبب التحات في ساغر.

اِسْتَشْرَافُ مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ

وبعد، فحالات الهجرة القسرية التي مثل هذه في سُنْدَرَبَنَس تُثَبِّرُ أسئلة عن استئصال اللوم والمسؤولية. وإنها لجديرة أن نبحث، نحن المفكرين والمزاويين، لبعض هذه الأسئلة عن أجوبة. فمن يدفع ثمن التنمية البشرية الجماعية غير المستدامة، التي تظهر نفسها في هيئة صدمات بيئية وظواهر تغير مناخي: الأفراد المتضررون أم المجتمع المحلي أو الدولة؟ وعلى من مسؤولية التعويض